

المخاوف من انفصال دارفور تعمق الصراع

دول منابع النيل قد تفجر أزمة مياه مع مصر والسودان



متابعة اخبارية:

اجتمعت دول منابع النيل امس الجمعة في مدينة عنتبي في اوغندا للتوقيع على اتفاق إطاري لتقاسم مياه النهر، في خطوة يتوقع أن تفجر المزيد من الخلافات مع مصر والسودان.

وتطالب دول المنبع السبع (اثيوبيا، كينيا، تنزانيا، اوغندا، الكونغو، رواندا وبورندي) بحصة أكبر في مياه النيل. وأعلنت وزيرة المياه الاوغندية جينيفر نامويجانجوان السدول السبع ستوقع بالأحرى على هذه المعاهدة الجديدة التي ستضمن "تقاسما أكثر عدالة" لمياه أكبر نهر في أفريقيا، بحسب ما ترى هذه الدول. وأوضحت بياكاتوند أن "الدول التي تعتبر انه لا يمكنها التوقيع الان، ولكنها على استعداد للقيام بذلك لاحقا، ستمنح مهلة سنة"، في اشارة الى مصر والسودان، وهما مع تلك اكبر مستهلكين لمياه النيل. وأكدت الوزيرة الاوغندية أن "المفاوضات انتهت، وينود مشروع الاتفاق الحالي(إن) تتغير، معربة عن الاسف لرغبة مصر والسودان في الابقاء على الوضع القائم. وقالت إن مصر والسودان سيبتكدان من صدفنا وجديتنا وأنتا نبقى في انهاننا انه ينبغي الانواجه هاتين الدولتين. والنيل الذي يبلغ طوله قرابة ٦٧٠٠ كلم، ينجم من لقاء النيل الابيض الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا (اوغندا وكينيا وتنزانيا) ومن النيل الازرق الذي ينبع من بحيرة ويلتقي النهران في الخرطوم عاصمة السودان، ثم يعبر النهر كل الأراضي المصرية ليصب في دلتا ضخمة في المتوسط.

كان الاتفاق الحالي لتقاسم مياه النيل قد وقع عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا وتمت مراجعته عام ١٩٥٩.

ويمنح هذا الاتفاق مصر حصة قدرها ٥٥,٥ مليار متر مكعب من المياه سنويا بينما يبلغ نصيب السودان ١٨,٥ مليار متر مكعب من مياه النيل البالغة ٨٤ مليار متر مكعب

سنوات، أي أن البلدين يحصلان على حوالي ٨٧ في المئة من مياه النهر. وتمتلك القاهرة بموجب هذه الاتفاقية كذلك حق النقض في ما يتعلق باي اعمال

او انشاءات يمكن أن تؤثر على حصتها من مياه النهر مثل السدود والمنشآت الصناعية اللازمة للري. ووفق الاحصاءات الرسمية فإن احتياجات

مصر المائية ستزيد عن مواردها في عام ٢٠١٧. وقد جرت مفاوضات صعبة طيلة عشر سنوات، بين الدول التسع المطلة على

حوض النيل، انتهت اخيرا في منتصف نيسان/ابريل إلى مشروع اتفاق خلال محادثات جرت في شرم الشيخ سارعت مصر الى رفضه.

وتخشى القاهرة والخرطوم من تراجع كبير في امداداتهما بالمياه مع الاتفاق- الاطار الجديد الذي ينص على عدد من مشاريع الري والسدود لتوليد الكهرباء في

تدمير مصالح عربية في القدس الشرقية

البيت الابيض يحذر اسرائيل من "الاعمال التحريضية"

متابعة اخبارية:

كل المؤشرات التي تطلقها أزمة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي لا تبشر بمفاوضات ناجحة بين الجانبين، التوقعات التي بذلت حتى يوم امس يسورها الكثير من الاحباط. وأثر اعلان مواصلة تل ابيب هدم بيوت للعرب الساكنين في القدس الشرقية، وهذا ما جعل واشنطن تشعر بالقلق، ودفعها الى التصريح امس الجمعة بالتحذير من الاعمال التحريضية.

الانتقاد الأمريكي جاء بعد ايام من الرفض الروسي لانتقادات حكومة بنيامين نتنياهو اجتماع الرئيس ديمتري مديفيد مع زعيم حركة حماس.

ونقلت وسائل اعلام اسرائيلية عن مسؤول في الخارجية الأمريكية دعوته للفلسطينيين والاسرائيليين لتجنب الاعمال التحريضية في القدس الشرقية.

وتأتي تصريحات المسؤول الأمريكي الذي لم تسمه بعد يوم من تصريحات وزير الداخلية الاسرائيلي اسحق أبرونيفيتش بأن هدم المنازل غير القانونية التي يملكها العرب سيستمر.

في هذه الاثناء اتهمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) الجيش الإسرائيلي بهدم منازل مدنيين فلسطينيين بصورة غير قانونية خلال حربها على قطاع غزة التي سنتها في كانون الأول ٢٠٠٨.

ونكر تقرير صادر عن المنظمة أن إسرائيل هدمت مبان ليست لها أهمية عسكرية. وكانت المفاوضات غير المباشرة بدأت الأسبوع الماضي بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وأعرب المسؤول الأمريكي عن امله في أن تؤدي المفاوضات غير المباشرة إلى أخرى مباشرة ومن ثم إلى حل هذه القضية مرة واحدة وإلى الأبد.

وحذر من أن الولايات المتحدة ستحمل الطرف الذي يقدم على تصرفات تحريضية المسؤولية عما قام به وأن بلاده ستبذل جهودها لاستمرار المفاوضات.

يذكر أن إسرائيل احتلت القدس الشرقية عام ١٩٦٧ والحقها بسيطرتها عام ١٩٨١.

وتعتبر القدس الشرقية، التي يرغب الفلسطينيون أن تكون عاصمة دولتهم المستقبلية، منطقة محققة وفقا للقانون الدولي.

ووقعت منظمة (هيومان رايتس ووتش) -التي تتخذ من نيويورك مقرا لها- ١٢ حالة قالت إن من الضروري التحقيق فيها. ويقول تقرير المنظمة إن تلك الحالات المشار إليها قامت خلالها القوات الإسرائيلية بتدمير واسع النطاق للمنازل والمصانع والمزارع.

لكن الجيش الإسرائيلي نفى الاتهامات الموجهة إليه وقال إنه حقق في الحرب على

غزة بالفعل. ويقول الفلسطينيون وجماعات حقوق الإنسان إن أكثر من ١٤٠٠ من سكان غزة قتلوا خلال الحرب على القطاع، لكن إسرائيل تقول إن عدد القتلى ١١٦٦. وعلى الجانب الإسرائيلي بلغ عدد القتلى ١٣ شخصا، بينهم ثلاثة مدنيين.

من جهتها جددت السلطة الفلسطينية امس الجمعة مطالبة إسرائيل بالاعتراف بحق العودة للاجئين ١٩٤٨ الفلسطينيين، وذلك في الذكرى الثانية والستين للنتكبة.

وقال كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في بيان أن الكارثة مستمرة، ينبغي إيجاد حل للقضية اللاجئين يستند الى قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤، في اشارة الى حق العودة.

وصدر هذا القرار في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ لكنه لم يطبق منذ ذلك، وينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى مدنهم وقراهم التي اجبروا على مغادرتها ودفعت تعويضات لهم.

واضاف عريقات "تم في نزاعات اخرى احترام حقوق اللاجئين، بما في ذلك حقهم في العودة واستعادة ممتلكاتهم وحصولهم على تعويضات مالية". واتهم اسرائيل ب"مواصلة التكبى عبر سياسة الطرد وتدمير المنازل والاستيطان والحصار".

واجبر اكثر من ٧٦٠ فلسطيني على مغادرة اراضيهم مع قيام دولة اسرائيل العام ١٩٤٨. ويتأهز عدد المتحدرين من هؤلاء اللاجئين ٤,٧ ملايين شخص، ويشكل مصيرهم القضية الكبرى في النزاع العربي الاسرائيلي خصوصا ان اسرائيل ترفض عودة هؤلاء الى اراضيهم.

الى ذلك قتل فتى فلسطيني ليل الخميس الجمعة في الضفة الغربية المحتلة برصاص مستوطنين اسرائيليين اطلقوا النار عندما تعرضت سيارتهم للرشق بالحجارة، على ما افاد مصدر امني فلسطيني.

وقالت هذه المصادر نقلا عن شهود عيان ان ايسر ياسر الزين (١٦ عاما) من قرية المزرعة الشرقية القريبة من رام الله قتل برصاص

الرشق بالحجارة. وقد قتل على الفور لكن لم يعثر على جثته الا بعد ساعات.

ونكر موقع صحيفة يديعوت احرونوت ان اسرائيليين كانوا في سيارة عند وقوع الحادث ابلغوا الشرطة بانهم شاهدوا شخصا يخرج من سيارة ويطلق النار من بندقيته على فلسطينيين. وقالت مصادر امنية وطبية فلسطينية منتصفا ليل الخميس الجمعة انه عثر على جثة الفتى في الجهة الغربية من قريته، وعند

قراصنة الصومال يفرجون عن سفينة بريطانية خطفت قبل شهر

بروكسل / اف ب

اعلنت القوة البحرية التابعة للاتحاد الاوروبي امس الجمعة انه تم الافراج عن سفينة شحن بريطانية على متنها طاقم من ٢٦ شخصا كانت خطفت في نهاية كانون الاول، اثر دفع فدية. وتم اطلاق سراح السفينة صباح الخميس، فيما قال ضباط بحرية ان العمليات الدولية لمكافحة القرصنة لن تنجح في وضع حد لهذه الافة اذا لم تتراخى مع ارساء الاستقرار.

وقال ناطق باسم القوة الاوروبية اتالاتن لوكالة فرانس برس ان فدية سلمت "على الأرجح من قبل مالك السفينة" سانت جيمس بارك الى القراصنة، موضحا ان السفينة راسية قرب مرقا غاراكاد.

من جهتها، قالت الشركة البريطانية زودياك مارييم ايجينسي التي تدير السفينة في بيان بعيد ذلك ان السفينة اجرت. وازادت ان "كل المعلومات المتوفرة تشير الى ان جميع افراد الطاقم سالمون وفي صحة جيدة على الرغم من التجربة التي عاشوها وكل العائلات ابليت بذلك.

وكانت السفينة متوجهة الى تايلاند عندما خطفت في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ٢٠٠٩، بحسب ما ورد في بيان قوة اتالاتن التي لم تذكر اي تفاصيل. ونقل السفينة التي ترافق علم بريطانيا وتبلغ سعتهما ١٣ الفا و ٩٢٤ طنا طاقما مكونا من ستة هنود وخمسة بلغاريين وثلاثة فيلبينيين وثلاثة روس وثلاثة اتراك واكروانيين

اثنين ورومانيين اثنين وجورجي وبولندي. وقد توجهت الجمعة الى سلطنة عمان حيث يفترض ان يتم استبدال الطاقم، بحسب ما نشرت وزارة الخارجية البلغارية.

من جهتهم قال ضباط بحرية اجتمعوا في ابوظبي هذا الاسبوع ان العمليات الدولية لمكافحة القرصنة في خليج عدن والمحيط الهندي لن تنتج في وضع حد لهذه الافة اذا لم تتراخى مع ارساء لاستقرار طويل الامد في الصومال.

وقال قائد البحرية البريطانية الاميرال بوب تارانت لوكالة فرانس برس على هامش المنتدى البحري للمحيط الهندي الذي انعقد في العاصمة الاماراتية واختمت الاربعة ان مكافحة القرصنة كما تتم حاليا "لن توصلنا الى حل للمشكلة الاساسية اي سبب القرصنة، لان الحل متعلق بارساء الاستقرار في الصومال".

من جهةه قال قائد البحرية الاسترالية الاميرال راسل كرين ان "اعراض عدم الاستقرار في الصومال تظهر في عرض البحر لاسيما في خليج عدن في اشارة الى اعمال القرصنة التي يقوم بها صوماليون مستفيدين في انعدام الاستقرار وغياب السلطة في اجزاء واسعة من البلاد.

واضاف "نحن نقوم فقط بمعالجة الاعراض ولا نعالج المرض الاساسي". وبالرغم من هذا الاقرار بعدم القدرة على حسم الامر، الا ان ٣٢ ضابطا من بحريات جيوش مختلفة اتفقوا في

كلفة التأمين البحري وعلى ثقة الناس بالحكومات بشكل عام. وهناك عدد من العمليات البحرية المستمرة منذ اكثر من سنة الا ان نسبة الهجمات التي يشنها القراصنة لم تتراجع في الواقع.

وقال الاميرال تارانت ليس هناك خيار اخر في الوقت الراهن. وواصل عدد هذه الهجمات الى ٢١٧ هجوما في ٢٠٠٩ بحسب المكتب البحري الدولي.

وبين كانون الثاني واذار من العام الحالي، سجل المكتب ٣٥ هجوما

للقرصنة، اي اقل بمقدار ٢٧ هجوما مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

الا ان مدير المكتب البحري الدولي ارتفعها هذه السنة لان القرصنة باتوا يعملون في عرض البحر.

وقال الاميرال الاسترالي كرين "في الواقع ان عدد الهجمات يرتفع متسيرا الى انه مقتنع بان "التحرك

الدولي ضد القرصنة والعهد الكبير من الدول المشاركة في نشاط مكافحة القرصنة سيؤديان الى السيطرة على هذه المشكلة ولكن في المستقبل البعيد".

واوضح الاميرال البريطاني تارانت ان القوات البحرية الدولية تعمل في "رقعة واسعة جدا" والقراصنة يبدون مزيدا من الشراسة والطوح ان سجلنا هجمات على بعد الف ميل من السواحل".

واضاف بالرغم من الحضور الكبير للقوات البحرية من ٢٨ دولة على ما اعتقد، فانه ليس من الممكن حماية كل شيء.

وتعمل قوة بحرية تقودها الولايات المتحدة واخرى واوروبية واخرى تحت لواء الحلف الاطلسي، في المحيط الهندي وخليج عدن لمكافحة القرصنة، وكذلك تعمل في هذا المجال قوات بحرية من روسيا والصين والهند وايران.

الا ان كل هذه القوات لا تعمل تحت قيادة موحدة.

وقال الاميرال كرين "أعتقد ان النتيجة ستكون افضل اذا ما عملنا كلنا كفريق دولي واحد".

من جهته قال الاميرال الهندي المتقاعد ارون بركاث "أعتقد اننا سنكون بحاجة الى ثلث القطع البحرية العاملة حاليا اذا ما تحركنا في اطار واحد".

واسف بركاث لغياب اطار قانوني يسمح بمحاكمة القراصنة الذين يتم اعتقالهم.

